

ضمير الفصل والشأن في الجملة العربية

د. سالم خليفة حسين*

عندما تذكر المعارف يأتي الضمير في مقدمتها[1]، والضمائر منها ما يدلُّ على المتكلم كـ(أنا) أو للمتكلم مع غيره كـ(نحن)، ومنها ما يدل على المخاطب وهو (أنت) أو المخاطبة وهو (أنتِ)، و(أنتما) للاثنين، و(أنتم) للمخاطبين الذكور، و(أنتن) للإناث، ومنها ما يقصد به الغائب أو الغائبة، أو الغائبان أو الغائبتان أو الغائبون أو الغائبات، وهي (هو، وهي، وهما، وهم، وهن)، هذه هي ضمائر الرفع المنفصلة، ومنها ضمائر النصب المنفصلة كـ(إياي، وإياك، وإياكم... إلخ)، ومنها ضمائر الرفع والنصب المتصلة، كـ(نا، والتاء، وتما، وتم، وتنّ، والألف، والواو)، ولسنا بصدد هذه التفصيلات، وما يهما هو استعمال بعض هذه الضمائر للفصل أو لتعظيم الشأن.

ويمكن القول: إن القاسم المشترك بين ضمير الفصل وضمير الشأن هو أن فائدة كل منهما تتضح في ما بعده؛ فضمير الفصل يبيّن أن ما بعده خبراً لا نعتاً،

* الجامعة الأسمرية.

1- اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين إلى أن الاسم المضمر أعرف المعارف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم؛ لأنه لا يشاركه فيه غيره ولا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر المعارف والذي يدل على أن الضمائر أعرف المعارف أنها لا تفتقر إلى أن توصف كغيرها من المعارف، وهو قول سيبويه. ينظر أسرار العربية: 302.

وضمير الشأن يبيِّن أن ما بعده تفسيراً له ومفخماً، وقد جمعتُ هذين الضميرين في هذه المقالة؛ لأنه قد تلتبس دلالة وإعراب كل منهما على بعض طلبة العلم، وبدراستهما يتضح الفرق -أيضاً- بينهما وبين سائر الضمائر.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يقدّم دراسة تطبيقيّة لهذين الضميرين من خلال شواهد فصيحة من الذكر الحكيم وغيره يتمّ من خلالها معرفة تراكيب الجملة العربية المصحوبة بهما، والدّلالة التي تصحب المعنى معهما، ومن نافلة القول أن وجودهما في الجملة له أثر مهم في أداء معنى جديد لا يمكن أن يكون بدونهما، وعلى هذين الأساسين يكون البحث قد جمع بين رؤية بعض النحاة التي ترى أن التركيب هو الأساس في دراسة النحو العربي، وبين رؤية الجرجاني ومن وافقه التي تجعل المعنى أساساً لفهم أي تركيب نحوي، ولتحقيق هذه الغاية سأتكلم على الضمير لغة واصطلاحاً، ثم يأتي الكلام على ضمير الفصل وسبب تسميته بذلك، ومواقعه، وأغراضه في الجملة، ثم أتناول تراكيبه بالتحليل بعد سوقها في أنماط مفصَّلة بشواهدَ تمثِّل كلَّ نمط، ثم أتبع ذلك بالحديث على ضمير الشأن، وسبب تسميته بهذا الاسم، وصيغته اللازمة في الاستعمال، وفائدته في الجملة، ثم أتكلَّم على الحالات التي يأتي عليها في الجملة من خلال ذكر أنماطه وتحليلها تحليلاً يظهر مواقع وروده ودلالته في الجملة، وأختم بخلاصة للنتائج المستفادة من هذه الدراسة، التي يتضح من خلالها أثر ضميري الفصل والشأن في الجمل العربية، وفيها نخلص إلى مقارنة يتضح الفرق منها بين ضمير الفصل والشّأن والغائب، فضلاً عن ذكر المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

الضمير لغة

الضمير والمضمر مصطلحان بصريان، والكوفيون يقولون المكني والكناية. والضمير والمضمر وصفان مشتقان من مادة (ضمر). والضمير على وزن (فعيل) على معنى مفعول والضَّمِيرُ السِّرُّ وداخِلُ الخاطر وأضمره أي: أخفاه والهوى المضمر: المخفي أضمرته الأرض أي غيبته بموت أو بسفر، وضمر وجهه: انضمت جلدته هزالاً. وتقول أَضْمَرْت صَرْفَ الحرف إِذا كان متحركاً فأَسْكَنْته،

والجمع الضمائر[2].

ومنه قول الكفويّ: «الضمير في اللغة المستور (فعيل) بمعنى (مفعول) أطلق على العقل لكونه مستوراً عن الحواس»[3].

ومن هذه المعاني يتضح أن كلمة الضمير والمضمر تدور حول معنى الخفاء أو الاستتار والضآلة والهزال وهي معاني متقاربة تعبّر عن الخفاء في بعض أجزاء الشيء وزوالها عن حالها.

الضمير اصطلاحاً

يعرف الضمير اصطلاحاً بأنه: «اسم كني به عن متكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره بوجه ما»[4] ومن هذا التعريف تتضح الصلة الوثيقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وقد ذكر ابن هشام هذه العلاقة قائلا: «وإنما سمي مضمراً من قولهم أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم أضمرت الشيء في نفسي، أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غلبها مهموسة وهي التاء، والكاف والهاء، والهمس هو الصوت الخفيّ»[5]، وابن هشام بهذا التحليل يختزل الخفاء، في البنية وهي قلّة الحروف، وفي صفة المحرج حيث يري أنَّ حروف الضمائر مهموسة والهمس خفاء للصوت.

وتتعدد أنواع الضمير وتقسيماته، ومن ذلك تقسيمه بحسب استقلاله وعدمه[6]، فمنه المتصل ومنه المنفصل، وذكر الرضي أن الأول هو الأصل، يقول: »اعلم أن أصل الضمائر: المتصل المستتر، لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر

2- تنظر هذه المعاني تحت مادة (ضمر) في معجم العين، ولسام العرب، والقاموس المحيط.
3- الكليات: 571.
4- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون219/1.
5- شرح شذور الذهب: 152. تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت ط 1 1988م.
6- ينظر النحو الوافي219/1.

الاتصال، فلا يقال: ضرب أنا، لأن (ضربت) مثله معنى وأخصر منه لفظا»[7].

والمتصل هو غير المستقل نطقاً وكتابة ويجب اتصاله بالعامل ولا يتقدّم عليه، ومنه البارز والمستتر، فأما البارز هو ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء في (أكرمته)، أو حكما كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً، نحو (جاء الذي ضربت)، وأما المستتر فلا يمكن النطق به ولقصد التقريب على المتعلمين يستعيرون الضمير المنفصل جوازاً فيقولون مستتر جوازاً تقديره هو، أو مستتر وجوباً تقديره: أنا أو أنت[8].

والمنفصل هو المستقل نطقاً وكتابة ولا يتَّصل بالعامل[9]، ويأتي الضمير كما سبقت الإشارة دالاً على المفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث المتكلم والمخاطب والغائب. وما يهمنا في هذه المقالة هو ضمير الفصل وضمير الشأن.

أولاً: ضمير الفصل

اختلف النحاة في تسمية هذا الضَّمير كما اختلفوا في نوعه وموقعه، فالبصريون يسمُّونه فصلاً؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر، ويسمِّيه الكوفيون عماداً؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، وقيل هو حرف وقيل اسم لا محل له من الإعراب، وهذا رأي البصريين، وقيل محله محل ما قبله وهذا رأي بعض الكوفيين، ومنهم من قال بأن محلَّه محل ما بعده[10].

ويمكن الجمع بين رأي البصريين والكوفيين في أنَّ كلاً منهما يرى أنّ هذا الضمير أداة يعرف بها أن ما بعده خبراً لا صفة، وأنّ خلافهم في محله الإعرابي هو خلاف تنظيري لا يترتب عليه أثر ظاهري في الضمير؛ لأن الضَّمائر كلها مبنيَّة، والمبني لا تظهر عليه حركات الإعراب.

والمتَّفق عليه بين النُّحاة أنَّ هذا الضَّمير، يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله

7- شرح الرضي على الكافية 427/2.
8- ينظر كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل95/1، والنحو الوافي219/1، 220.
9- ينظر النحو الوافي219/1.
10- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة الزنبورية 705/2، ومغني اللبيب644/1، 645.

مبتدأ وخبر، نحو: (زيد هو القائم)، و(إن زيداً هو القائم)، واشترط بعضهم أيضاً أن يقع بين معرفتين، نحو: (إن زيداً هو المنطلق)، أو أولهما معرفة وثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو (محمد هو أفضل من عمرو)، وأن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع، وأن يطابق ما قبله في الغيبة والحضور، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع. وجوز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها وخرج عليه قراءة ﴿قَالَ يَـٰقَوْمِ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: 78] أطهر (بالنصب)[11]. وتبع الجرجاني أبو البقاء[12] فأجاز الفصل في قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: 10].

وجاز أن يقع الفصل بين المعرفة والمضارع لشبهه بالمعرف باللام في عدم دخول اللام فيه، بل جيز في الماضي أيضاً[13]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: 44].

وقد ذكر النُّحاة أغراضاً وفوائدَ لضمير الفصل في الجملة، قال سيبويه في باب ما يكون فيه هو، وأنت، وأنا، ونحن، وأخواتهن فصلاً: «اعلم أنَّهن لا يكنَّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاماً بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما يَنتظر المحدَّثُ عنه، ويتوقَّعه منه، مما لابد له أن يذكره للمحدَّث، لأنك إذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدَّثُ أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجَبَ عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل»[14].

ويفهم من قول سيبويه غرض مهم وفائدة مقصودة لضمير الفصل فبه يعرف أنَّ ما بعده خبراً وليس تابعاً ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ

11- ينظر مغني اللبيب641/1، وهمع الهوامع276/1.

12- مغني اللبيب641/1.

13- الكليات: 1016.

14- كتاب سيبويه389/2.

ﱡﭐﱏ ﱠ [آل عمران: 62] فلولا وجود الضمير هنا لاحتمل أن يكـون القصـص بـدلاً والحق خبراً، ولكن بهذا الضمير ارتفع هذا الاحتمال، وبذا يكون ضمير الفصـل قـد حدد المسند ووجه الفكر لاحتمال واحد.

ومن فوائد ضمير الفصل أيضاً التأكيد، ولهذا سمـاه بعـض الكـوفيين دعامـة لأنه يدعم به الكلام، أي يقـوى ويؤكـد[15]، وذكـر البلاغيـون فائـدة أخـرى لضـمير الفصل، يقول القزويني: « وأما توسط الفصل بينه وبين المسـند إليـه فلتخصصـه بـه، كقولك: زيـد هـو المنطلـق، أو هـو أفضـل مـن عمـرو، أو هـو خـير منـه، أو هـو يذهب »[16].

ويلاحظ أنَّ الزمخشري ذكر هـذه الأغـراض الثلاثـة في سياق حديثـه علـى تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ يقول: « و(هم) فصـل وفائدتـه الدلالـة على أن الوارد بعده خبر، لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتـة للمسـند إليه دون غيره »[17]، ويـرى السـامرائي أن الاختصـاص جـاء مـن التعريـف لا مـن ضمير الفصل، وإنما جاء الضمير لتوكيد الاختصـاص الموجـود[18]، وأرى أن هـذا رأي سديد، وبهذا الرأي يتضح الفرق بين قولك هذا هـو صـديقك وهـذا صـديقك، فالأول يفيد قصراً حقيقياً، والثاني يحتمل الإخبار دون القصر.

وعلى هذا يمكن تحليل وصياغة الجملة العربية المصـحوبة بضـمير الفصـل من خلال استقراء نماذج آيات الذكر الحكيم في الأنماط الآتية:

النمط الأول: مبتدأ معرفة + ضمير الفصل + الخبر معرفة

ومن شواهد هذا الـنمط قولـه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: 157] وقوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: 105].

هذا التَّركيب في هاتين الآيتين يعدُّ من الصّور القياسيَّة الثَّابتة لمجـيء ضـمير

15- ينظر مغني اللبيب1/645، والنحو الوافي1/245.
16- الإيضاح في علوم البلاغة: 55، 56.
17- الكشاف1/85.
18- ينظر معاني النحو1/47.

الفصل، وذلك في الأصل يكون حين يقع ضمير الفصل بعد مبتدأ بلا ناسخ أو منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير، وكون خبره ذا لام تعريف، صالحاً لوصف المبتدأ به[19]. ويلاحظ أن التركيب في الآيتين يتكون من مبتدأ اسم إشارة دال على البعد (أولئك) وتختلف دلالته في الآيتين، ففي الأولى يفيد التعظيم إشارة إلى بعد المنزلة وهو يعود على الصَّابرين، وفي الثانية يفيد التحقير ويقدر بالبعد بعده في الانحدار والانحطاط في المنزلة[20]، وهو يعود على الكافرين، ثم ضمير فصل (هم) وقع بين مبتدأ معرفة وخبر كذلك.

كما يلاحظ أن الجملتين المصحوبتين بضمير الفصل قد جاءتا جملة اسمية خبرية مثبتة وقع التركيز فيهما على المشار إليه فيهما، فهو ماثل في اسم الإشارة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، أي الصابرون في الأولى والكافرون في الثانية، وكذا ماثل في ضمير الفصل (هم)، وماثل في ﴿ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾، و﴿ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾، ومجيء الجملتين اسميتين يفيد أن نيل صفة الاهتداء في الآية الأولى متحقِّقة وثابتة ومؤكَّدة لكل صابر في كل حين، و كذا صفة الكذب تطلق على الذين لا يؤمنون في كل زمان، وقد تضافرت عدد من العناصر اللغوية لأداء هذا المعنى هي: اسمية الجملة، وضمير الفصل وتعريف الخبر، ويمكن القول هنا إنَّ ضمير الفصل عنصر مهم لتأكيد نسبة المسند إلى المسند إليه، وهذا ما يجعله يضيف مهمة أخرى غير وظيفته الأساسية التي حددها أغلب النحاة والتي صرح بها الرَّضي في قوله: « فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر عن النعت»[21].

وهذا مناسب ينطبق على ما يقع فيه اللبس بين الخبر والنَّعت كهاتين الآيتين، ولكن يضعف هذا القول استعمال الفصل فيما لا يحتمل أن يكون نعتاً، وقد ناقش ابن يعيش هذه الفكرة قائلاً: « فإن قيل: إذا كان الغرض بالفصل إنما الفرق بين النعت والخبر، فما باله جاء فيما لا لبس فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثِينَ﴾ [القصص: 58] ... ولا لبس في ذلك؛ لأن المضمرات لا توصف،

19- شرح الرضي على الكافية2/457.

20- ينظر معاني النحو1/84، 85.

21- ينظر شرح الرضي على الكافية2/457.

فالجواب أن هذا هو الأصل أن لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجري الضمير مجراه»[22]، وعلى هذا فيرى الباحث أن رصد دلالة ضمير الفصل في غرض واحد فيه تضيق من النحاة، وأن الجامع بين الشواهد الوارد فيها ضمير الفصل حيث لا لبس للخبر مع النعت، وبين الشواهد التي يقع فيها اللبس هو تناسبها مع فكرة التوكيد لتقوية المعنى التي يؤديها الفصل في التركيب.

والتعريف في الخبرين أفاد تخصيص النسبة، وقد أشار الجرجاني إلى بعض الأغراض المتحصلة والفوائد المجتباه من الخبر المعرف بالألف واللام، ومنها: «أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: (زيد هو الجواد)... تريد أنه الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتدَّ بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال»[23].

وضمير الفصل أفاد توكيد التخصيص، وأغلب الظن أن توكيد التخصيص والقصر في الآيتين ليس على سبيل الحقيقة بل على جهة المبالغة في الآية الأولى؛ لأن الاهتداء ليس مقصوراً على المشار إليهم، وهم الصابرون على المصائب، و الكذب ليس مقصوراً على الكافرين، بل على جهة معنى الكمال، «أي أولئك هم الكاذبون على الحقيقة، الكاملون في الكذب؛ لأن تكذيب آيات الله أعظم تكذيب، أو أولئك هم الذين عادتهم الكذب، لا يبالون به في كل شيء، لا تحجبهم عنه مروءة ولادين»[24]، وعلى هذا فالجملتان اكتسبتا معنى جديداً بالفصل؛ حيث ارتفع احتمال أن يكون الاسم المعرف صفة وأكد معنى التخصيص، ومعناه: إيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[25]، وفيه ملمح واضح للربط بين المبتدأ والخبر وأشار إلى مهمة الربط (براجشتراسر) حيث يرى أن ضمير

22- شرح المفصل111/3
23- دلائل الإعجاز: 179.
24- الكشاف593/2.
25- نفسه 85/1.

الفصل وسيلة قديمة شائعة في الربط بين المبتدأ والخبر في اللغات السامية، بل هو أقدم من الربط بأفعال الكينونة[26].

والدلالة الزمنية للجملة الثبوت والاستمرار، ومن هذا النمط بصيغة المفردة الغائبة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 40].

النمط الثاني: (إن) + اسمها + اللام + ضمير الفصل + الخبر معرفة

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنبياء: 64]، وقوله: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ [النازعات: 39] ، وقوله: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَهۡوٞ وَلَعِبٞۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: 64]، وقوله: ﴿قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: 120].

يلاحظ على الجمل المصحوبة بضمائر الفصل في هذه الآيات أنها مصدرة بحرف تقييد يفيد التوكيد، ويقوي النسبة الموجهة للمسند إليه، وكذا اللام في الآية الثانية، ويذكر البصريون أنّ (إنّ) لتوكيد النسبة بين ركني الإسناد، فهي لتوكيد الجملة بأسرها[27]، كما يلاحظ أنّ اسم (إنّ) وخبرها في هذه الآيات ازدادا اتساقاً بدخول (إن) وبضمير الفصل وكذا بلام التوكيد في الآية الثانية، وهذا يتناسب مع طبيعة العلاقة الماثلة بين المبتدأ والخبر المعرفتين الذي يساوي كل منهما الآخر في المعنى تماهيا فهما شيء واحد، فـ(أنتم) في هذا السياق المؤكد تكافئ (الظالمين) كما أن المسند هنا هو عين المسند إليه في المعنى، وكذا في بقية الآيات. ولا شك أن طرفي الخطاب في سياق الآية الأولى كانا العامل الأهم في نسج هذا التركيب، فالمرسل وهو إبراهيم عليه السلام هدفه من محاورة خصومه أن يقنعهم بأهمية مراجعتهم لأنفسهم، فلما حصل ذلك من المتلقين وصلوا إلى قناعة يصعب قبولها قبل هذه المراجعة لذلك ناسب المقام أن يأتي على هذا الحد من التوسع الأفقي في المؤكدات.

26- التطور النحوي: 136.

27- همع الهوامع1/140.

ولا عجب أن تـأتي دعـوة الباحـث إلى إدراج دراسـة ضـمير الفصـل ضـمن مفردات أسلوب التوكيد بدلاً من دراسـته في بـاب المعرفـة والنكـرة أو دراسـته في باب المبتدأ والخبر، أو في باب النواسخ.

كما يلاحظ اختلاف الضمائر في الآيات تبعاً لما يناسـب مـا قبلـه، فالجملـة الأولى موجهة للمخاطبين فناسب أن يؤت بضمير الفصل (أنـتم)، الـذي يـدل علـى الجماعة المخاطبة، وفي الآية الثانية يلاحظ أن المقـام مقـام غيبـة فناسـب اسـتعمال الضمير (هي) الـدَّال علـى المفـردة الغائبـة، وكـذا في الثالثـة إلا أنَّ ضـمير الفصـل مسبوق بلام الابتداء، وهو من المواضع التي تتصل بها لام الابتداء، وناسب اسـتعمال ضمير الفصل (هو) الدّال على المفرد الغائب في الآيـة الأخـيرة؛ لأن الحـديث عـن الغائب.

إن ضـمير الفصـل في هـذه الآيـات أدّى دوراً رئيسـاً في إظهـار صـفة نسـبة المسند إلي المسند إليه وتوكيدها إلى جـوار العناصـر اللغويـة الأخـرى، فقـد جـاء متصلاً بركني الجملة بـالقوة نفسـها. فـ(أنتم) في الآيـة الأولى، وكـذا بقيـة ضـمائر الفصل في الآيـات الأخـرى حاضـر في (إنكـم)، و(أنـتم) حاضـر في (الظـالمين). ولعل قوة اتصـال ضـمير الفصـل تركيبيـاً ودلاليـاً بمـا قبلـه (المبتـدأ أو مـا أصـله المبتدأ) وقوة اتصاله بمـا بعـده (الخـبر أو مـا أصـله الخـبر) هـي الخصيصـة الـتي جعلت الفراء والكسائي يختلفان في الإجابة عن: هل ضمير الفصل يعـرب إعـراب ما قبله أم إعراب ما بعده؟[28].

وهذا النمط أي وقوع ضمير الفصـل بـين اسـم (إنّ) وخبرهـا مـن المواضـع المتفق عليها بين النحاة، فوقوعه بين ما أصـله المبتـدأ والخـبر محـل اتفـاق، إلا أن بعضهم يرى أن الصـورة القياسـية تقتضـي مجـيء المبتـدأ والخـبر أو مـا أصـلهما كـذلك بعـد دخـول النواسـخ اللـذين يتوسـطهما ضـمير الفصـل، اسمـين ظـاهرين معرفتين في حين لا يرى بعضهم ذلك بل يمكن أن يكون المسند إليه ضميراً، كمـا في الآية الأولى وفي هذه الحالة يكون ما بعد ضـمير الفصـل خـبراً ولا يحتمـل أن

28- ينظر الإنصاف المسألة 100، 706/1.

يكون نعتاً إذا لم يذكر ضمير الفصل؛ لأن الضمائر لا تنعت كما يقول النحاة[29].

وهذا النمط لا تختلف دلالته عن النمط السابق في توكيد اختصاص النسبة إلا أن الجملة في مدلولها العام أكثر توكيد لأنها مسبوقة بحرف توكيد.

كما يلاحظ على الآيات السابقة أنَّ الخبر معرف بأل، ويأتي معرفاً بالإضافة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ لَيَرۡزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [الحج: 58].

يلاحظ أن خبر (إنَّ) هنا اكتسب تعريفه من الإضافة إلى معرفة والإضافة في كل محضة، «والظاهر أن ﴿خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ أفعل تفضيل، والتّفاوت أنه تعالى مختص بأن يرزق بما لا يقدر عليه غيره تعالى، وبأنه الأصل في الرزق وغيره إنما يرزق بماله من الرزق من جهة الله»[30]. أما الإضافة في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ [الواقعة: 95].

فقيل: هو من إضافة المترادفين على سبيل المبالغة، كما تقول: هذا يقين اليقين وصواب الصواب، بمعنى أنها نهاية في ذلك، فهما بمعنى واحد أضيف على سبيل المبالغة. وقيل: هو من إضافة الموصوف إلى صفته جعل الحق مبايناً لليقين، أي الثابت المتيقن[31]. وعلى أي حال فالإضافة في الآية الأولى محضة تفيد التعريف، وفي الثانية إذا كان المضاف بمعنى اسم الفاعل فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً[32]، وعلى هذا فهي مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: 116] أي أن الإضافة محضة؛ لأن المضاف (هـ) من صيغ المبالغة، ومعلوم أن إضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبهة مطلقاً إلى معمولها من باب الإضافة غير المحضة[33].

29- ينظر شرح المفصل329/2.
30- البحر المحيط 354/6.
31- نفسه 215/8.
32- ينظر معاني النحو 113/3.
33- نفسه 113/3.

النمط الثالث: (إن) + اسمها + ضمير الفصل + الخبر معرفة + نعت

﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمـــــران: 16] ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحج: 64].

في الآية الأولى اسم إن (هذا) اسم إشارة والأصل فيه أن يستعمل في ما هو مشاهد ومحسوس، واستعمال في غيرها من باب المجاز، وكذا هنا فالقصص غير محسوس ولا مشاهد، وجيء بالإشارة هنا للتعظيم، وهو للقريب بقصد استحضار عظمة المشار إليه أمام القلوب والعيون[34]. والمشار إليه في الآية الأولى (هذا) هو القرآن الكريم على قول الجمهور أو ما تقدم من أخبار عيسى[35] حاضر بقوة مسند إليه في التركيب في جملة (إن) اسماً لها، وفي ضمير الفصل وفي المسند الخبر (القصص)، ثم إتباع المسند بالنعت المحلى بأل (الحق).

ويلاحظ أن ضمير الفصل وقع بين المسند والمسند إليه فرفع احتمال أن يكون ما بعده ليس خبراً وعلى هذا فيكون العنصر اللغوي الرئيس لإحداث التداخل بين المسند والمسند إليه، فهذا هو القصص الحق، والقصص الحق هو هذا، لكن على وجه الاختصاص، فالقصص الحق الكامل تفرد به المشار إليه، وهذا المعنى حاضر في خبر الآية الثانية (الغني الحميد)، فهو معرفة محلى بأل التي تدل في وجه من وجوهها على قصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه[36] وقد عزز ضمير الفصل هذا الوجه هنا عن طريق تقييد معنى القصص الحق الكامل بالمشار إليه، وتقييد معنى الغنى والحمد بالله ﷻ دون غيره.

النمط الرابع (إنَّ) + اسمها + ضمير الفصل + الخبر أفعل التفضيل

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [القلم: 7]

يلاحظ أن ضمير الفصل وقع بين اسم (إن) وخبرها (أعلم)، وهو نكرة

34- معاني النحو 84/1.
35- ينظر البحر المحيط: 505/2.
36- ينظر دلائل الإعجاز

والحالة القياسية أن يكون الخبر أو ما أصله كذلك معرفة محلى بأل، أو ما يقاربها في التعريف، وهو أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة وبعده (من) قال الرضي: «ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيهما ذات لام، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل»[37]، وعلل النحاة لجواز ذلك؛ أن أفعل التفضيل المصحوبة بـ(من) كالمعرف بأل «ووجه المشابهة له كون مخصصه حرفاً يقتضيه أفعل التفضيل معنى، أعني (من)، فهي ملتبسة به ومتحدة معه، كما أن مخصص ذي اللام، ومن حرف متحد معه، أي اللام، ومن ثمة جاز: ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا»[38]

و(من) هنا محذوفة «وقد جاء الحذف والإثبات في ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾ [الكهف: 34]»[39]، وعلى هذا الوجه أي جعل الضمير فصلاً يكون خبر (إن) مفرداً، ويمكن أن يكون جملة إذا أعربنا (هو أعلم) جملة اسمية في محل رفع خبر (إن).

ويمكن الإشارة إلى أن ضمير الفصل (هو) قد اتصل بركني الجملة اتصالاً دلالياً وتركيبياً فـ(هو) حاضر في اسم إن (ربك)، وهو حاضر في خبرها (أعلم) وهو ماثل في فاعل (أعلم)، وفي المضاف إليه (سبيله)، وهو من متممات الخبر، وهذا الاتصال يرسّخ دور ضمير الفصل في توكيد المبتدأ والخبر معاً.

إنّ وجود ضمير الفصل في مثل هذا التركيب وجود جوازي لاستقامة المعنى من غير الفصل كأن يقال: (إن ربك أعلم بمن ضل...)، ولكن ضمير الفصل يسهم هنا في زيادة تقوية وتثبت وتحقق النسبة في الجملة كلها.

النمط الخامس (إن) + اسمها + ضمير الفصل + خبرها فعل مضارع

﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: 13] ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ [السجدة: 25]

37- ينظر شرح الرضي على الكافية2/459.

38- نفسه 2/458.

39- شذا العرف: 129.

هذا النمط في الحقيقة موضع خلاف، فمن النُّحاة من يرى أن ضمير الفصل لا يقع قبل المضارع «وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم، وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة»(40)، وعلى هذا فلا يكون هذا النمط نصاً في الفصل لاحتمال أن يكون خبر (إن) جملة اسمية.

النمط السادس كان + اسمها + ضمير الفصل + خبرها معرف بأل أو كالمعرفة

﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: 117]
﴿تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: 92]

يلاحظ أن اسم (كان) في الآية الأولى ضمير متصل دالٌّ على المخاطب، فناسب أن يأتي ضمير الفصل (أنت) دالاً على المخاطب أيضاً، و(الرقيب) خبر (كان)، وأفاد الفصل توكيد القصر على سبيل الحقيقة(41).

وتطالعنا (لمَّا) في الآية الأولى فهي ظرف الحدث وزمانه، وأما الحدث فهو وفاة عيسى عليه السلام وجملة (توفيتني) تشرح الظرف وتخصِّصه فهي مضاف إليه. و(لمَّا) هذه تقتضي جواباً وجوابها ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾.

والجملة التي ورد فيها ضمير الفصل سبقت بجمل عديدة، مَثُلَ اسم الجلالة فيها جميعاً؛ يتضح في قوله تعالى قبل الآية المذكورة: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: 116-117] جاء فاعلاً في (علمته، وتعلم) وعبْر الضمير (نفسك)، واسم إنّ في (إنك) وخبرها (علام الغيوب) وفاعلاً في (أمرتني)، ومفعولاً به (الله) وبدلاً (ربي)، ومعطوفاً (وربكم)، وفاعلاً لـ(توفيتني)، ثم اسماً لكان (كنت)، وضمير فصل (أنت) وخبراً لكان (الرقيب) ومعطوفاً (وأنت).

40- شرح الرضي459/2.
41- ينظر معاني النحو52/1.

ولا تخفي دلالة التوكيد الذي أحدثه ضمير الفصل، ودلالة الاختصاص والتَّفرُّد المؤدّى بالتعريف بأل في نسبة المسند، وهو هنا الخبر (الرقيب) إلى المسند إليه وهو اسم كان.

النمط السابع: المبتدأ معرفة + ضمير الفصل + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع

﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: 10]، سبقت الإشارة إلى أنَّ ضمير الفصل قبل المضارع ليس نصاً في الفصل، وأجازه المازني، وجوز بعضهم وقوعه قبل الماضي، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ [النجم: 43] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة: 114].

النمط الثامن: فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر+ فاعل + مفعول به أول + ضمير الفصل+ مفعول ثان

﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: 20]

وقع ضمير الفصل (هو) هنا بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهو ضمير النصب في (تجدوه) مفعول أول، و(خيراً) مفعول ثان، ويلاحظ أن الجملة المصحوبة بضمير الفصل جواباً لـ(ما)، وفي طريقة العرض إغراء لطيف لإنجاز الموجَّه إليه في الآية، فهي تبيِّن أن ما يُقدَّم ليس للآخرين وإنما هو لصاحبه، وهناك فرق في التأثير بين أن تقول قدّم لفلان العطاء، أو قدِّم لنفسك، ذلك كالفرق في التأثير بين اعط وخذ، ولاشك أن الهدف واحد وهو العطاء، إلا أنَّ الإشعار بأن الإعطاء أخذ ألطف وأكثر تأثيراً، ويلاحظ أنَّ التركيز في الآية يظهر جزاء التقديم، وهو الثَّواب الماثل في ضمير الفصل (هو)، والماثل في الجار والمجرور (من خير) وفي المفعول الأول ضمير النصب (تجدوه)، وفي المفعول الثَّاني (خيراً)، وفي الاسم المعطوف (وأعظم)، وهذا يؤكِّد المهمَّة الرئيسة التي يحدثها ضمير الفصل في ارتباط وتوكيد المسند بالمسند إليه أو ما كان أصله مسنداً ومسنداً إليه.

ومن هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [سبأ: 6]، ومن هذا النمط أيضاً إلا أنَّ المفعول به الأول محذوف للاختصار دل عليه السياق قبله قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾ [آل عمران: 180].

ومن هذه الأنماط يتضح تنوُّع التراكيب التي تصحب ضمير الفصل إلا أنَّ بعضها لا يكون فيها الفصل نصاً. ومنها تبيَّن أن دلالة الفصل لا تقتصر على أنه يفصل بين الخبر والنعت، بل لوحظ أنه يسهم في زيادة تقوية وتثبت وتحقق النسبة في الجملة كلها.

ثانياً: ضمير الشأن

يقصد بضمير الشأن أو القصة هو ذلك الضمير الذي يتقدم على الجملة الاسمية أو الفعلية لتكون مفسرة له، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه، ويؤتى به في مواضع التفخيم[42]. يقول ابن يعيش: «اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير، وتفسيراً له»[43].

ويلزم هذا الضمير الإفراد والغيبة؛ لأن المراد منه الشأن والقصة، ويكون بصيغة المذكر، وهو الأغلب ويأتي بصيغة المؤنث، وهو المختار إذا كان في الجملة مؤنث غير فضلة، نحو: هي هند مليحة)، لقصد المطابقة لا لرجوعه إليه؛ لأن ضمير الشأن والقصة متَّحدٌ مع مضمون الجملة التي بعده، ولهذا لا يحتاج فيها إلى عائد إلى المبتدأ[44].

وهو كالجواب عن سؤال مقدَّر بقصد الإبهام، ثم التفسير تعظيماً لأمر المسئول عنه وتفخيما لشأنه تقول: (هو الأمير مقبل) بعد سؤال مقدَّر ما الشأن

42- ينظر الخصائص397/2، وهمع الهوامع166/1.
43- شرح المفصل لابن يعيش114/3.
44- الكليات: 570.

والقصة؟ كأن استبهاماً حاصل، فيقال: (هو الأمير مقبل). أي: الشأن هذا. ولا يقال فيما لا تفخيم فيه، فلا يقال مثلاً: (هو الذباب يطير)[45].

ويلاحظ أن جملة (هو الأمير مقبل) هو ضمير الشأن لا يعود على ظاهر قبله، وهو مبتدأ والجملة الاسمية بعده مفسرة له بقصد التفخيم والتعظيم والجملة لا تحتاج لرابط؛ لأنها عين المبتدأ في المعنى.

ويأتي ضمير الشأن منفصلاً ومتصلاً وبارزاً ومستتراً، ويكون مفسّراً بجملة اسمية أو جملة فعلية، ويمكن توضيح وجمع جلّ تراكيبه في الأنماط الآتية:

النمط الأول ضمير الشأن منفصل مبتدأ + جملة اسمية خبره

ومن شواهد هذا النمط، قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سبأ: 27] (هو) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ضمير الشأن تفسره الجملة الاسمية بعده ﴿ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾. ومن هذا النمط قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] إذا قدر (هو) ضمير شأن، فهو مبتدأ و(الله أحد) جملة خبره، وهي عينه في المعنى لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر أي: الشأن الله أحد. ولا يكون ضمير الشأن لحاضر، وإنما يكون ضمير غيبة مفسراً بجملة بعده خبريَّة مصرحٌ بجزأيها، فإن كان بلفظ التذكير، سمي ضمير الشأن، وإن كان بلفظ التأنيث، سمي ضمير القصة[46].

ويلاحظ أن الجملة مع ضمير الشأن اكتسبت تفخيماً وتعظيماً به؛ لأنه ذكر ضميراً مبهماً لا يعود على ظاهر، ثم فسَّره بجملة واقعة موقع المفرد وهو الأمر؛ لذلك لا تحتاج إلى رابط، ومن النُّحاة من ذكر غرضاً آخر لضمير الشأن وهو التوكيد، وعلى هذا الرأي حملت معنى آخر فضلاً عن التَّفخيم[47].

45- ينظر شرح الرضي على الكافية2/465.

46- ينظر الكليات: 570.

47- ينظر معاني النحو1/56.

النمط الثاني: (إذا) الظرفية + ضمير الشَّأن (منفصل)+ مبتدأ + جملة فعلية خبره

ومن شواهد هذا النمط قول الشاعر:

إذا هــو لم يخَفْــني في ابــن عمــيّ وإن لم ألقَــه الرجــلَ الظلــومَ(48)

(إذا) ظرفيّة زمانيّة، و (هو) ضمير الشأن والحديث مبتدأ، ولا يجوز هنا أن يكون فاعلاً بفعل مضمر، وقد علل ابن جني لعدم جواز ذلك قائلا: «لأن ذلك المضمر [أي الفعل] لا دليل ولا تفسير له، وما كانت هذا سبيله لم يجز إضماره»(49) وجملة (لم يخفني) خبره.

ومن شواهد هذا النمط إلا أن (إذا) ظرفية مكانية فجائية قوله ﷺ في الحديث الذي رواه جابر «قال: كان رسول الله ﷺ في سفر فهبت ريح شديدة فقال: هذه لموت منافق فلما قدمنا المدينة إذا هو قد مات عظيم من عظماء المنافقين»(50) «قوله: (إذا هو) للمفاجأة كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: 25]، وهي ظرف مكان عند المحققين، و(هو) ههنا ضمير الشأن؛ إذ لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه...، و(هو) مبتدأ وما بعده الخبر»(51)

النمط الثالث: (إنّ) + ضمير الشأن متصل اسمها + جملة اسمية خبرها

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل: 9].

(يا) حرف نداء، وموسى: منادى مفرد علم، و(إنه) حرف توكيد واسمها

48- قائل هذا البيت: ضيغم الأسدي ورد في الخصائص 104/1، ولسان العرب مادة ظلم، وتاج العروس فصل الظاء.

49- الخصائص 104/1.

50- مسند أحمد بن حنبل315/3.

51- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي باب الجيم 46/1. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، اسم المؤلف: الشيخ الامام محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي، دار النشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 1420هـ - 1999م، الطبعة: الأولى، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي

ضمير الشأن، وهو أنسب؛ لأن مقام السياق تفخيم، فهو مسبوق بالتعظيم والتنزيه قبله[52] في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٨ يَا مُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل: 8-9]، ويشرح الجرجاني أهمية مجيء ضمير الشأن في الجملة ووظيفته بقوله: «ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام. ومن هاهنا قالوا إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار»[53]، ويبين في موضع آخر أن ضمير الشأن أضاف فخامة وشرفاً وروعةً لا نجدُ منها شيئاً في الجملة التي تخلو منها[54].

ويلاحظ هنا أن الفكرة في الآية وقع فيها التركيز على استغراق الله ﷻ للعزة والحكمة، وقد تظافرت مجموعة من العناصر اللغوية على ترسيخ ذلك، فـ(إن) لها دور معروف في التقوية والتثبيت، كما يعدُّ ضمير الشأن ملفتاً لانتباه السامع إلى أمر عظيم يريد الله أن يلقيه، وهذا التنبيه مؤكِّدٌ للفكرة ومفخماً لها، يقول الرضي: «والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن»[55]، ويقول السيوطي نقلا عن أبي حيان: «وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه»[56]، ويأتي ضمير الفصل بعده ليؤكد الفكرة المسوقة لأجلها الآية، وقد صرَّح الجرجاني بوظيفة ضمير الفصل في معرض حديثه عن تغيُّر البنى التركيبية نتيجة لتغيُّر الأغراض المختلفة للكلام، يقول من خلال تفريقه بين (زيد منطلق)، و(زيد المنطلق): «وتمام التحقيق أن هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بُلِّغْتَ أنه كانَ من إنسان انطلاقٌ من مَوْضعٍ كذا، في وقتٍ كذا، لغرضٍ كذا، فجوَّزتَ أنْ يكونَ ذلك كانَ من زيدٍ. فإذا قيلَ لكَ: (زيدٌ المنطلقُ)؛ صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهةِ الوجوبِ، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيدَ هذا الوجوبِ أدخلوا

52- ينظر معاني النحو 58/1.
53- دلائل الإعجاز: 132.
54- نفسه: 317.
55- شرح الرضي على الكافية 465/2.
56- همع الهوامع 272/1.

الضَّميرَ المسمَّى فصلاً بين الجـزأين، فقـالوا: (زيـدٌ هـو المنطلـقُ) »[57]، ويـأتي المسند معرفاً بأل ليخصص الفكرة بنسبتها للمسـند إليـه علـى سـبيل الحقيقـة والكمال.

ويلاحظ أن هناك فرقاً في الآية بين ضـمير الشـأن المتصـل والضـمير (أنـا)، فالأول مبهم لا يحيل إلى متقدم، بل يحيل إلى متأخر وهـو الجملـة بعـده، والثـاني معلوم من السياق السابق، و هو أي: (أنا) مبتـدأ، و(الله) خـبر، والجملـة خـبر (إن)، و﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ صفتان، ولا يخفـي أن التركيـز في هـذه الجملـة موجـه إلى هـدف واحد وهي الذات العلية الماثلة في ضمير الشأن المتصل وفي ضـمير المـتكلم وفي خبره وفي النعت بعده.

النمط الرابع: (إنّ) اسمها ضمير الشأن متصل + جملة فعلية خبرها

ومن شواهد هذا النمط قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الحج: 46].

يلاحظ أن ضمير الشأن اسم (إن) جاء بلفظ المفـردة المؤنثـة بتأويـل القصـة؛ لأن في القصة لفـظ المؤنـث، وجملـة ﴿لَا تَعۡمَى﴾ خـبر لــ(إن)، ويـذكر الجرجـاني خصيصـة لــ(إن) مـع ضـمير الشـأن تزيـد العبـارة حسـناً ولطفـاً، يقـول: « ومـن خصائصها أن ترى لضمير الأمر والشأن معهـا مـن الحسـن واللطـف مـالا تـراه إذا هي لم تدخل عليه، بل تراه لا يصلح حيث صلح إلا بها »[58] ثـم دلـل علـى ذلـك بقوله تعالى:

﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف: 90]، وذكـر الزركشي أن تحسين ضمير الشأن مع (إنّ) مرتبط بتفسره بالجملـة الشـرطية، وأمـا حسـنه بـدونها في قولـه تعـالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخـلاص: 1] فلفـوات الشرط[59].

وتخفَّفُ (إنَّ) المشددة ويقلُّ إعمالهـا والأكثـر أن تهمـل، ويجـب دخـول

57- دلائل الإعجاز: 178.

58- دلائل الإعجاز: 317.

59- ينظر البرهان في علوم القرآن2/407.

اللام على خبرها فرقاً بينها وبين (إن) النافية، وإذا وليها فعل تكون مهملة حتماً، ويكون اسمها ضمير الشأن، ويكون هذا الفعل من النواسخ (كان وأخواتها أو ظن وأخواتها)[60]، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سُبۡحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعۡدُ رَبِّنَا لَمَفۡعُولٗا﴾ [الإسراء: 108]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: 102]، ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: 186].

النمط الخامس: (إنّ) + ضمير الشأن (محذوف) + خبرها جملة اسمية

ومن شواهده قول الشاعر:

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً   يلق فيها جآدراً وظباء[61]

(إنَّ) حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير الشأن محذوف، و(من) اسم شرط مبتدأ، وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (إن)، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لـ(إن)، لكونه مما يجب له التصدير[62]، يقول الرضي: «وذلك لأن أداة الشرط لا تعمل فيه العوامل اللفظية المتقدمة، وأما في غير الشعر ففيه خلاف، والأصح جوازه قليلاً، لكن بشرط ألا يلي الأحرف فعل صريح، لكراهة دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح، فلا تقول: (إنّ قام زيد) بمعنى إنه قام زيد، وحكى الخليل عن بعض العرب: (إنّ بك زيد مأخوذ)، أي: إنه... وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف، لبقاء تفسيره، وهو الجملة فهو كالزائد، وجاء في الخبر: (إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة: المصورون)، وعند الكسائي: (من) فيه زائدة، وعند ابن كيسان الحروف في مثله، غير عاملة لفظاً، كالمكفوفة»[63].

60- ينظر أوضح المسالك1/366.
61- ينظر مغني اللبيب1/767.
62- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل1/346.
63- شرح الرضي على الكافية4/376.

النمط السادس: (أنّ) مشددة + ضمير الشأن متصل اسمها+ خبرها جملة شرطية

قال تعالى: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾ [المائدة: 32]

يلاحظ أنّ (أنّ) وما في حيِّزها في تأويل مصدر مفعول به لـ(كتبنا)، والهاء اسم (أنّ)، وهي ضمير الشأن، و(من) اسم شرط جازم مبتدأ، و(قتل) في محل جزم، والجملة المقترنة بالفاء جواب الشرط، والفعل وجوابه خبر (من)، والجملة الشرطية خبر (أنَّ).

النَّمط السَّابع: (أنَّ) مخفَّفة + ضمير الشَّأن (محذوف) + جملة فعلية خبرها

﴿لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيۡهِمۡ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا﴾ [الجن: 28].

يلاحظ أنّ (أنّ) مخففة من الثَّقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف، و(قد) حرف تحقيق، وجملة ﴿أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ﴾ خبر (أنّ)، وقد خففت هنا (أنّ)؛ لأنها دخلت على فعل متصرف غير دعاء، وهي من الحالات التي تخفف فيها (أنّ)، ويكون اسمها ضمير الشأن(64) وهنا لم يظهر ضمير الشّأن، ولو ظهر لشددت، ولولا وجود (قد) هنا لم يحسن دخولها عل الفعل إلا مع (ما) أو (الهاء)، يقول ابن منظور نقلاً عن الليث: « إذا وقعت إنَّ على الأَسماء والصفات فهي مشدّدة، وإذا وقعت على فعلٍ أَو حرفٍ لا يتمكن في صِفةٍ أَو تصريفٍ فخفِّفْها تقول: بلغني أَن قد كان كذا وكذاً تخفِّف من أَجل كان؛ لأَنها فعل ولولا (قَدْ) لم تحسن على حال من الفعل حتى تعتمد على (ما) أَو على الهاء كقولك: (إنما كان زيد غائباً) و(بلَغني أَنه كان أَخو بكر غَنِيّاً)، قال: و(كذلك بلغني أَنه كان كذا وكذا) تُشَدِّدُها إذا اعتمدَتْ ومن ذلك قولك: (إنْ رُبَّ رجل)، فتخفف فإذا اعتمدَتْ قلت: (إنه رُبَّ

64- ينظر شرح قطر الندى: 153.

رجـل) شـدَّدْت، وهـي مـع الصـفات مشـدّدة (إنَّ لـك، وإنَّ فيهـا، وإنَّ بـك) وأَشباهها »[65].

وقد ذكر النُّحاة تفصيلاً لـ(أنَّ) المخفَّفة إذا وقع خبرها جملة فعلية، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصرفاً، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: 39]، وإن كان متصرفاً، فلا يخلو: إما أن يكون دعاء، أو لا، فإن كان دعاء لم يفصل، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: 9] في قراءة من قرأ (غضب) بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاء فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلا قليلا، وقالت فرقة منهم المصنف [أي ابن مالك]: يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل، والفاصل أحد أربعة أشياء[66]:

الأول: (قد) كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: 113].

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف، فمثال السين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: 20]، ومثال (سوف) اعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا.

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: 89]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: 3].

الرابع: (لو) وقلَّ من ذكر كونها فاصلة من النحويين ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: 16].

و(كأن) أيضاً « قد تخفف قال الله جل ذكره ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾ [يونس: 12] إلا أنها إذا ثقلت في مثل هذا الموضع قرنت بها الهاء فقيل: (كأنّه لم يَدْعُنا).

وقالت الخنساء في التخفيف:

65- لسان العرب 28/13.

66- ينظر أوضح المسالك366/1.

كَـأن لم يكونـوا حِمـىً يَتّقـى   إذا النـاسَ إذ ذاكَ مـن عـزّ بَـزّا
أرادت: كأنّهم لم يكونوا»[67].

يلاحظ أنها عندما خففت ودخلت على الفعل فصلت ب(لم)، وقد يكون الفاصل (قد)، نحو: (لما تزل برحالنا وكأن قد) أي وكأن قد زالت، وفي كل يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً[68].

النمط الثامن: (كان) اسمها ضمير الشأن (محذوف)، خبرها جملة

ذكر النحاة هذا النمط في سياق حديثهم عن إضمار اسم (كان) يقول ابن جني: «وقد يضمر فيها اسمها وهو ضمير الشأن والحديث، فتقع الجمل بعدها أخباراً عنها تقول: (كان زيد قائم) أي: كان الشأن والحديث زيد قائم، قال الشاعر:

إذا مت كان الناس نصفان شامت   وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع[69]
أي: كان الشأن والحديث الناس نصفان»[70]

يلاحظ أن السياق فيه تعظيم وتفخيم وضمير الشأن تأتي بعده جملة عظيمة الشأن، فانقسام الناس قسمان في وفاة شخص شامت ومثن أمر جليل فيه تصريح بجلال المتوفى.

النمط التاسع: (كاد) ضمير الشأن (مستتر) اسمها + جملة فعلية في موضع الخبر

(كاد) من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسماً لها ويكون خبراً لها في موضع نصب، وهي من أفعال المقاربة، أي أنها تفيد مقاربة في حصول الفعل ووقوعه أي قارب الحصول ولم يحصل، يقول ابن يعيش:

67- الصاحبي في فقه اللغة1/39.
68- ينظر شرح ابن عقيل1/391.
69- البيت للعجير عبد الله بن عبيدة السلولي، وهو أموي مقل، كتاب سيبويه1/71.
70- اللمع: 38.

« فإذا قلت كاد زيد يفعل، فالمراد قرب وقوعه في الحال، إلا أنه لم يقع بعد؛ لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حد الفعل، كالداخل فيه، لا زمان بينه وبين دخوله فيه »[71].

ومن شواهد هذا النمط قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [التوبة: 117].

يلاحظ في هذه القراءة أنه « يتعين أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، و(قلوب) فاعل لـ(يزيغ) لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد) و(يزيغ) في موضع الخبر؛ لأن النية به التأخير، ولا يجوز: (من بعد ما كاد قلوب يزيغ) بالياء. وعلى كون اسم (كاد) ضمير الشأن، فإن جملة (يزيغ) هي الخبر »[72].

ويرد إشكال هنا؛ إذ أن المرفوع بـ(يزيع) ليس ضميراً يعود على اسم (كاد)، ولا هو سبب له، وهذا لا يجوز عند النحاة، والمخرج من هذا « هو رأي الرضي بجواز مجيء اسم (كاد) ضمير الشأن، ولا ضير أن تخلو جملة الخبر من ضمير يعود على الاسم عندما يكون ضمير الشأن. وثمة أمر آخر وهو أن اعتبار اسم كاد ضمير الشأن أفخم للمعنى وأبلغ في تصوير حالة الفريق الذي تتحدث عنه الآية »[73]، يقول ابن عاشور: « وإنما جعل اسمها هذا ضمير الشأن لتهويل شأنهم حين أشرفوا الزيغ »[74].

ويمكن أن نخلص من خلال دراسة الشواهد في الأنماط السابقة إلى الوصول إلى نتائج نستخلص منها أهمية وأثر ضميري الفصل والشأن في أداء المعنى في الجملة العربية، كما يمكن من خلالها معرفة الفروق بين ضمير الشأن وضمير الغائب وضمير الفصل ويمكن جمعها في الآتي:

- ضمير الشأن أو القصة لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب.

71- شرح المفصل 119/7.

72- مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية المجلد 233/26، العدد الثالث » الرابع 2010م.

73- نفسه المجلد 234/26، العدد الثالث والرابع 2010م

74- التحرير والتنوير 50/11.

- ضمير الفصل لا محل له من الإعراب بخلاف ضمير الشأن والغائب.
- ضمير الفصل يأتي للفصل بين الخبر والنعت غالباً، وتكون صيغته مناسبة للمخبر عنه سواء كان غائباً، أو متكلماً، أو مخاطباً، في الإفراد والتثنية والجمع، أما ضمير الشأن فهو مبهم يعود إلى ما في الذهن من قصة أو شأن ويفسر بالجملة بعده، ولذلك لم يأت إلا بصيغة الغائب المفرد أو المفردة، وأما ضمير الغائب ففي الغالب يكون راجعاً على مظهر له ذكر سابق.
- ضمير الفصل عنصر لغويٌ مهمٌّ لتقوية الربط بين المسند والمسند إليه، ولتأكيد النسبة في الجملة، أما ضمير الشّأن فهو المسند إليه المفخَّم، وهو عين المسند في المعنى.
- ضمير الشأن لا يؤكد ولا يبدل منه؛ لأن المقصود منه الإبهام، أما التوكيد والبدل فهو إيضاح، بخلاف ضمير الغائب.
- ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة بعده لا يجوز حذفها ولا تقديمها، وضمير الغائب تكون دلالته للتكنية على عائده، وفي الغالب يكون العائد قبله، ويجوز حذف العائد إذا دل عليه دليل، وقد يقدّم خبره إذا وقع مبتدأ، وضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر.
- ضمير الشأن لا يستعمل إلا في أمر يراد به التعظيم، بخلاف سائر الضمائر.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. أسرار العربية، للإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة دار النشر: دار الجيل، بيروت، 1415هـ 1995م، ط1.
2. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، اسم المؤلف: الشيخ الامام محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي، دار النشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 1420هـ - 1999م، ط1، تحقيق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين المؤلف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري الناشر: دار الفكر، دمشق.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، اسم المؤلف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار الجيل، بيروت، 1399هـ 1979م، الطبعة: الخامسة،
5. الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع لجلال الدين أبي عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت.
6. البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط: 1404هـ-1984م.
7. التطور النحوي للغة العربية لبرجسترسر لأخرجه وصححه وعلق علي الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط: 2، 1414هـ 1994م.
8. تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي - د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 1، 1422هـ-2001م.

9. تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، دط، 1984م.
10. الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان ابن جني، حققه: محمد على النجار، المكتبة العلمية، ط: لا تـ: لا.
11. دلائل الإعجاز للشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه أبوفهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 5، 2004م.
12. شذا العرف في فن الصرف لأحمد بن محمد الحملاوي، دار الكيان للطباعة والنشر، دط، ودت.
13. شرح الرضي على الكافية: تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط2، 1996م.
14. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنا الفاخوري دار الجيل بيروت ط 1، 1988م.
15. شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري الهمداني، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، تـ 980 م.
16. شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد دار النشر: القاهرة ط11، 1383،
17. شرح المفصل للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ) إدارة الطباعة المنيرية، دط، دت.
18. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس، المكتبة السلفية، القاهرة، دط، 1328هـ-1910م.
19. كتاب سيبويه لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ن: دار الخانجي القاهرة، ط: 3 تـ 1988م.
20. كتاب العين لخليل بن أحمد الفراهيدي، دار النشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: مهدي المخزومي، و إبراهيم السامرائي.

21. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اسم المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ن: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
22. كشف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
23. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ن: مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
24. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت711هـ)، ن: دار صادر، بيروت، ط: 1.
25. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية المجلد، العدد الثالث والرابع 2010م.
26. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة، مصر
27. معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي دار الفكر، ط: 4 1430هـ- 2009م.
28. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله. دار الفكر، دمشق، ط: 6 1985م.
29. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر ط3.
30. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي؛ المكتبة التوفيقية، دون ط، ت.